The Arab Spring and Regional and International Perspectives toward the Arab Gulf Region

Adnan Hayajneh

Abstract: The paper discussed the role of the Arab Spring as one of the major transformations that had played an important role in the strategic rethinking of many issues in the Arab world. The Arab Spring has witnessed many internal, regional and international changes within the Arab world. Those changes influenced the strategic perceptive of the GCC states regarding many internal, regional and international issues.

The changes that have emerged from the Arab Spring have played an important role in changing the strategic map of the Gulf region through changing the balance of power and the regional system as well as the perception of the leading states within the region. The study showed that Saudi Arabia had emerged as a leading influential player of the GCC to protect their interests followed by countries of what is called the axis of moderation and that is due to the exit of Egypt and Iraq from the regional game. The new Arab changes obliged Saudi Arabia to play a more public role than before and this was represented by the military operation "Decisive Storm" with all its concomitant challenges and issues.

The transformations of the Arab Spring played an important role in the way that the superpowers, especially the USA and Russia, had dealt with the Syrian issue which was not compatible with the aspirations of some influential GCC states such as Saudi Arabia and Qatar. The emergence of this divergence, coupled with the Iranian deal, was perceived as a negative role by the US. The paper argued that the GCC under the Saudi leadership has to stand for their own to protect their own interests.

Keywords: Arab Spring, Internal challenges, GCC States, Regional System, Saudi Arabia Role, Iranian Nuclear deal.

أثر الربيع العربي على مواقف القوى الإقليمية والدولية من منطقة الخليج العربي من منظور إقليمي ودولي

عدنان هياجنة(*)

ملخص: تناقش الدراسة دور الربيع العربي كأحد التحولات المهمة التي أدت دوراً رئيساً في إعادة التفكير الإستراتيجي في كثير من قضايا المنطقة العربية؛ حيث إن مسار الربيع العربي شهد كثيراً من التحولات في الداخل العربي وفي النظام الإقليمي والنظام الدولي. ويبدو أن كل هذه التحولات ستغير في المنظور الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وقد أدت التحولات التي نشأت عن الربيع العربي دوراً مهماً في تغيير الخريطة الإستراتيجية في الإقليم من خلال تغيير موازين القوى وإدراكات هذه الموازين؛ من حيث بروز المملكة العربية السعودية كلاعب مهم ومؤثر يقود من خلفه دول الخليج العربية ودول ما يسمى بمحور الاعتدال العربي؛ نظراً لخروج مصر والعراق من اللعبة الإقليمية؛ مما يجبر السعودية على أداء دور أكثر علانية من ذي قبل، وقد تمثل ذلك في عاصفة الحزم، وما يقابل ذلك من تحديات وملفات جديدة. كما أن تحولات الربيع العربي قد أدت دوراً مهماً في كيفية تعامل الدول العظمى معها – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا – في الملف السوري، وإعادة بروز الدعم الدولي لدور أمريكي في تهدئة الملف الإيراني بعد الوصول إلى اتفاق حول الملف النووي الإيراني؛ مما قد يعيد المنطقة إلى ترتيبات ما قبل الثورة الإيرانية، وهو الاتفاق الذي يقلق – بدوره – دول الخليج العربي من الهيمنة الإقليمية الإيرانية. ومثلت عاصفة الحزم رسالة إستراتيجية خليجية على أنها قادرة على قيادة الوطن العربي والاعتماد على الذات. لكن هذه التطورات تبقى في مرحلة الاختبار حتى تتحقق نتائج فعلية تؤسس لنسق إقليمي جديد.

المصطلحات الأساسية: الربيع العربي، التحديات الداخلية، دول مجلس التعاون الخليجي، النظام الإقليمي، الدور السعودي، الاتفاق النووي الإيراني.

(*) أستاذ العلاقات الدولية، قسم الشؤون الدولية، جامعة قطر. haygeh@qu.edu.qa

المقدمة:

يمكن القول إن تطورات الربيع العربي قد وضعت دول الخليج العربي في حالة من الارتباك، تمثل في عدم القدرة على التعامل مع الملفات الداخلية والإقليمية والدولية؛ فالتحولات العربية المتمثلة في الحالة التي نتجت عن الربيع العربي لا تؤثر باتجاه واحد في منطقة الخليج العربي بل يمكن تحليل ذلك على أساس أن العلاقة متبادلة بين التحولات في الوطن العربي والتأثيرات على منطقة الخليج العربي، وعليه يمكن القول إن الربيع العربي أثر بشكل كبير في دول الخليج العربي خاصة التأثيرات الإقليمية والدولية، لكن سلوكيات دول الخليج العربي أثرت أيضاً في التحولات العربية من أجل تخفيف الأثر الناتج عنها على دول الخليج العربي كرد فعل طبيعي في ضوء إستراتيجية المحافظة على الوضع الراهن سياسياً وأمنياً، وليس أقرب إلى الذاكرة من الدور الذي قامت به السعودية والإمارات والكويت في دعم الانقلاب العسكري في مصر؛ من أجل وقف امتداد الربيع العربي الذي عصف بمناطق في الخليج العربي في بداياته مثل البحرين وعمان والسعودية وإن بشكل غير معلن. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد خاصة بعد أن وصلت تداعيات الربيع العربي إلى الحدود السعودية، وهو ما استدعى دوراً للتدخل المباشر في تطورات الداخل اليمني من خلال عاصفة الحزم، التي مثلت تطوراً يحتاج إلى مزيد من التدقيق في مجال السياسة الخارجية العربية بعد الربيع العربي، أهمها الاعتماد على الذات في منع تفاقم التطورات التي يمكن أن تعصف بأمن المنطقة، خاصة بعد أن أدركت الدول العربية تراجع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التقارب الأمريكي الإيراني؛ لذا فإن الدراسة ستناقش أثر التحولات العربية على منطقة الخليج العربي من منظور إقليمي ودولي. وبكلمات أخرى فإن الدراسة تتناول التعامل مع الربيع العربي كعامل مسبب في التأثير على المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على التحديات التي تواجه دول الخليج العربي وسيناريوهات التعامل معها في ظل نظرية انحسار الخيارات الخليجية نتيجة للربيع العربي.

وتفترض الدراسة ما يأتي:

– إن الربيع العربي هو الحدث الأبرز خلال السنوات الأربع الماضية؛ حيث لم تتأثر المنطقة بعوامل جديدة أخرى تذكر من حيث إحداث تغييرات يلاحظها الباحث في هذا المجال.

– إن الدراسة تتعامل مع الربيع العربي كعامل مستقل أثر على المتغيرات الإقليمية والدولية؛ أي على سلوك الدول الفاعلة تجاه منطقة الخليج العربي نتيجة تأثرها بتطورات الربيع العربي؛ لذا فالربيع العربي هو العامل الأهم في تفسير التغير الذي حدث في المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في دول الخليج العربي.

– إن الدراسة تفترض أن التغيرات التي حدثت على سلوك الفاعلين الدوليين والإقليميين قد غير من البيئة الإقليمية في منطقة الخليج العربي؛ الأمر الذي أدخل أو حرك كثيراً من العوامل التي كانت تعتبر ساكنة أو مستمرة من حيث التأثير على إستراتيجيات الدول الخليجية.

– لولا الربيع العربي لاستمرت الأمور على ما هي عليه في المنطقة؛ لذا فإن إستراتيجيات الدول الخليجية تحاول إعادة عقارب الساعة في المنطقة إلى ما قبل الربيع العربي (Restoring the Arab World Order).

– إن الربيع العربي قد أثر على سلوكيات الفاعلين في العالم بشكل عام، وعليه تأثرت سلوكياتهم تجاه دول المنطقة بشكل خاص، التي كانت متأثرة أصلاً محلياً لما حدث، ويكون بذلك التأثير متبادلاً من الداخل في دول الخليج العربي، ومن الإقليم ودول العالم في النظامين الإقليمي والدولي.

– وعليه، يمكن القول إن المنطقة تمر بمرحلة تغير في تحديد التحديات الداخلية والإقليمية والدولية نتيجة لهذا التفاعل المتبادل المعقد بين هذه العوامل التي ارتبطت بالربيع العربي.

وبناء على ما تقدم فإن الدراسة ستناقش أثر متغيرات الربيع العربي الإقليمية والدولية على تحديات منطقة الخليج العربي في أربعة محاور متداخلة، ترى فيها أن الربيع العربي هو العامل المسبب للتغير في التحديات الإقليمية والدولية التي تعاني منها دول الخليج العربي، وهو المحرك الأساسي لردود الفعل تجاهه، وتتضمن ما يأتي:

أولاً: التحديات الداخلية.

ثانياً: التحديات الإقليمية.

ثالثاً: التحديات الدولية.

رابعاً: السيناريوهات والإستراتيجيات الحالية والمستقبلية.

أولاً – التحديات الداخلية:

وتضم قائمة التحديات الداخلية الناتجة عن الربيع العربي ذات العلاقة بالمتغيرات الإقليمية والدولية ما يأتي:

1 – **معضلة الشرعية والفعالية:** وتتضمن أهم التحديات الداخلية الجديدة ذات العلاقة بالربيع العربي في معضلة الشرعية والفعالية؛ فإيقاظ مسألة الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، بسبب عوامل العدوى التي أصابتها مما حدث في إقليمها العربي، خاصة في الدول الصديقة التي أجرت بعض الإصلاحات كعملية وقائية لتجنب ما حصل في دول شهدت تغييرات في أنظمة الحكم – لم يكن بالحسبان على الرغم من المطالبات الخجولة في بعض البلدان الخليجية. لكن هذه اليقظة أشعرت دول الخليج بضرورة المحافظة على الوضع الراهن الذي كان سائداً قبل الربيع العربي، وما زالت هذه الإستراتيجية هي السائدة في دول الخليج؛ لذا تم تفعيل هذا التحدي المزمن في دول الخليج خاصة أنها تعاني من عجز كبير في مؤشرات الديمقراطية، كما يشير تقرير فريدوم هاوس (Freedom House, 2014)؛ فعمدت إلى نظرية زيادة الفعالية من أجل سد فراغ تراجع الشرعية المحتمل والمبني على أسس ديمقراطية، وتمثل ذلك في زيادة الرواتب والإنفاق العام على برامج اجتماعية واقتصادية من أجل تجنب أي مطالب سياسية؛ لأنها ما زالت تعتقد أنها ليست بحاجة إلى إصلاحات سياسية بالاعتماد على نتائج استطلاعات رأي محلية (المؤشر العربي، 2014)، وقد أثرت هذه السياسات التي اتخذتها في زيادة الإنفاق العام المتمثل بزيادة الرواتب من أجل امتصاص أي غضبة شعبية متوقعة على سياسات التنمية، وسيكون لذلك تبعات سلبية على الإستراتيجيات الإقليمية والدولية في ضوء تغيير الصورة الداخلية ومدى قدرتها على الاستمرار بذلك على المدى البعيد، خاصة أن هذه النفقات – بحسب تعبير الاقتصادي الكويتي عباس المجرن (2013) – نفقات جامدة، وهناك دراسات تشير إلى أن إنتاج النفط لن يكفي على المدى البعيد للاستمرار في هذا الحل الاقتصادي لمشكلات هيكلية في النظام الاقتصادي، كما أن انخفاض أسعار النفط في عام 2015 غير المتوقع قد يؤثر سلباً على عوائد النفط إضافة إلى دخول الولايات المتحدة كمنافس لدول الخليج من خلال إنتاج الصخر الزيتي، كما أن رفع العقوبات عن إيران، إذا ما نجح الاتفاق الإيراني الأمريكي، سيؤثر على حصة دول الخليج العربي، وقد تلجأ بعده بعض الدول إلى التفكير في الإصلاح السياسي كما فعلت بعض الدول العربية في مواجهة الربيع

العربي، التي لا تمتلك القدرات الاقتصادية لمعالجة تحدي الربيع العربي أوالحلول الأمنية، كما فعلت دول أخرى في بسط شرعية القوة العسكرية، وهو الأقرب والأبسط إلى التنفيذ من خلال سلوكيات بعض الدول في الحد من الحريات وعقد الاتفاقيات الأمنية.

2 – **المعضلة الأمنية:** أدى الربيع العربي إلى اكتشاف الضعف الأمني لدى دول الخليج العربي، وإن كان هذا ليس بجديد في القدرة على الدفاع الذاتي أمام أخطار خارجية، لكن الأمر تعدى ذلك إلى عدم قدرة بعض الدول على ضبط الأمن الداخلي، وتخلي الدول المزودة لذلك هو ما حدث: خاصة التعامل مع المظاهرات والاحتجاجات في البحرين، على سبيل المثال لا الحصر؛ مما اضطر بعض الدول إلى الاعتماد على الخبرات الأمنية لدول مثل الأردن التي أشارت تقارير إلى أنها أرسلت قوات إلى البحرين والسعودية والكويت وأكسب الأردن سمعة سيئة في الشارع الخليجي. كما قامت بعض الدول – مثل الإمارات العربية المتحدة – بتشكيل قوات كولومبية للتعامل مع أي أحداث شغب محتملة، كما ذكرت ذلك صحيفة النيويورك تايمز لكنها استخدمتها مؤخراً في اليمن كجزء من القوات المسلحة الإماراتية التي تشارك في عاصفة الحزم (NY Times, 26/11/2015). وعليه فقد أدى ذلك إلى ارتباك أمني لدى دول مجلس التعاون الخليجية للبحث في إجراءات عاجلة، تمثلت في البحث في اتفاقيات إقليمية، مثل مسألة توسيع مجلس التعاون الخليجي.

وقد تمثلت المقاربة الأمنية الخليجية في التركيز على الدور الإقليمي في تفعيل العوامل الداخلية؛ إذ استغلت إيران أجواء الربيع العربي لدعم القوى السياسية الدينية في بعض دول الخليج العربي، خاصة الشيعة، للتحرك ضد الحكومات الخليجية، على الرغم من أن بعض دول الخليج العربي التي استنكرت التدخل الإيراني تدخلت هي في ملفات الربيع العربي في دول أخرى، وتمثل التدخل في المساهمة العسكرية وفي التمويل المالي في محاولة لإخماد الربيع العربي أو احتوائه قبل أن يصل إلى أراضيها، وعلى الرغم من الإجراءات التي قامت وتقوم بها الدول الخليجية في إخماد الربيع العربي في أراضيها فإنها اتخذت مواقف، كان الأبرز فيها دور دولة قطر في دعم الربيع العربي في الدول العربية على الرغم من تناقض بعض الدول الأخرى في دعم الربيع العربي؛ حيث لاقى الموقف القطري انتقادات خليجية رسمية من قبل السعودية، تأثرت به العلاقات القطرية الخليجية من خلال سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من الدوحة على الرغم من

إصرار وزير الشؤون الخارجية في منتدى الجزيرة 2012 على أن قطر لا تغرد خارج السرب، كما هو الانطباع السائد في الدول الخليجية مثل السعودية والإمارات؛ لذا فإن دول الخليج العربي لم تشكل رؤية واضحة وموحدة تجاه الربيع العربي الذي شكل مفاجأة لها ولكل دول العالم. ونتج من ذلك كله تناقض في تحقيق الرؤى المنشودة في الإقليم والإبقاء على التحدي قائماً في الداخل، وبدلاً من احتواء الربيع العربي في الداخل وفي الإقليم – وهي أجندة لم تنته... – ظهرت لها أجندات خارجية لم تكن بالحسبان؛ لذا فإن دول الخليج العربي أصبحت تعاني – كما سيتضح لاحقاً – من معضلة المطرقة والسندان؛ أي تداخل الداخل مع الخارج.

ثانياً – التحديات الإقليمية:

إن التغيرات التي حدثت وستحدث في النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط نتيجة للربيع العربي – ستعيد كثيراً من الحسابات المرتبطة بدول الخليج العربي وإن كانت الدراسة تفترض أن الخيارات العربية أصبحت محدودة وتضيق بشكل متسارع بسبب استنزاف كل السبل الخارجية المرتبطة بأهم الفاعلين في الإقليم عبر العقود الماضية، مثل إيران والعراق وتركيا وأخيراً إسرائيل. وستحاول الدراسة إثبات أن دول الخليج العربي لم يعد لديها كثير من الخيارات؛ لأنها استخدمت كل الأوراق الإقليمية والدولية ولا تساعدها ظروفها الداخلية على لعب أوراق جديدة نتيجة التصلب في قضايا الاصلاح السياسي الذي أصبح محرجاً للدول الصديقة لها على الأقل إعلامياً أمام شعوبها المؤمنة بالديمقراطية (هياجنة، 2011، 2014؛ Bahout & others, 2016).

ويمكن القول إن الأمر مرتبط – باختصار – بالمحور الأمريكي؛ فالكل يدور حوله ويعتمد عليه، مثل عمل النظام الشمسي المرتبط بقانون الجاذبية؛ فقوة أي دولة تستند إلى قدرتها على جذب أمريكا إليها؛ لذا يمكن القول إن الأمر مرتبط بالصراع الإقليمي حول أمريكا! فالكل يريد أمريكا في صفه، وأمريكا بدأت تقول يمكن أن أكفي للجميع! لكن الفرق بين محور دول الخليج العربي وبقية المحاور الأخرى في الإقليم، مثل إيران وتركيا وإسرائيل ومصر، أنها طورت منظومات أمنية للدفاع عن أنفسها لكن محور دول الخليج لم يقم بذلك نتيجة للضعف السكاني والديموغرافي المتأصل، وصفقات الأسلحة التقليدية التي تصدرت فيها دول العالم، خاصة السعودية والإمارات، يشكل عامل ابتزاز أمريكي مستمر لها في ضوء اعتماده نظرية المحافظة

على النظام (Hayajneh, 2006). إلا أن الرؤى الخليجية لتكوين قوة عربية، التي بدأت تتبلور فكرياً، لن تتحقق على المدى القصير خاصة تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي يتضمن جيشاً خليجياً موحداً وتطوير قنبلة نووية خليجية، على الرغم من بدء برامج سلمية في عدد منها؛ حيث إن مجلس التعاون الخليجي ما يزال يواجه تحديات أقل من ذلك لم يتم التغلب عليها، لكن الظروف الأمنية قد تحفز الدول الفاعلة للتغلب عليها.

وتضم الأوراق الإقليمية – الدولية التي استخدمت ولم تعد صالحة في مناخ الربيع العربي الآتي:

1 – **إيران (قبل الثورة، بعد الثورة، بعد الربيع العربي):** أثبتت التغيرات المرتبطة بإيران ثبات التحدي الإيراني لدول الخليج العربي على الرغم من التغيرات التي حدثت من قبل؛ حيث أصبحت الأخيرة تسيطر على أربع عواصم عربية. فقد انتهت فترة العسل في العلاقات الإيرانية الخليجية مع التخلص من الشاه الذي كان فيه مصدر أمن لدول الخليج العربي باعتباره وكيلاً أمنياً للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لحماية حلفائها، كمصدر مهم للطاقة، ومن تمدد الخطر الشيوعي في أثناء الحرب الباردة، واعتُبر العراق – آنذاك – مصدر التهديد الأمني الذي اتضحت ملامحه في الاحتلال العراقي للكويت في عام 1990، لكن السلوكيات الإيرانية استخدمت بشكل كبير من قبل السعودية عبر هذه الفترة الزمنية الممتدة منذ عام 1979 حتى عام 2015 لإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة النظر إلى إيران بوصفها مهدداً لدول الخليج العربي، التي يعتمد عليها الغرب في النفط وفي تحقيق المصالح المشتركة التي نتجت عن قيام أمريكا بعدد من الحروب في المنطقة تحت غطاء النظرية الإستراتيجية السعودية التي خدمت مصالحها ومصالح أمريكا التي استفادت مالياً. لكن الذي أثار الانتباه هو بداية "الغرام" الإيراني الأمريكي، بحسب تعبير الخبير في الشؤون الإيرانية محجوب الزويري، الذي رأت فيها السعودية تهديداً مباشراً لموقفها بسبب تخلي الولايات المتحدة عن تبني أفكارها؛ مما جعلها تلجأ إلى حليف أمريكا الحميم في المنطقة وربط مصالحها مع مصالح إسرائيل من أجل إقناع أمريكا بعدم التخلي عنها؛ كون التخلي عن إسرائيل شبه مستحيل في أي إستراتيجية أمريكية في منطقة الشرق الأوسط! على الرغم من أن هذا الخيار له محاذير إستراتيجية كثيرة، منها عدم إمكانية الثقة بإسرائيل على الرغم من تقارب المصالح الإسرائيلية السعودية من إيران (هياجنة، 2014).

2 – العراق (حكم صدام، العراق بعد الاحتلال الأمريكي):

يبدو أن التخلص من العراق عاد ليقتنص دول الخليج العربي في لعبة توازن القوى في الإقليم؛ فبعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوكيل العراق لحماية أمن دول الخليج بالنيابة عنها لم تثمر هذه الإستراتيجية؛ فقد اعتبرت العراق المهدد الأساسي لدول الخليج العربي في مرحلة الشاه قبل الثورة الإيرانية، وكانت إيران تقوم بهذا الدور. وبعد الثورة الإيرانية انتقل التحدي إلى إيران وأصبح العراق هو الدولة الموكلة عن الولايات المتحدة الأمريكية بحماية دول الخليج. وتكفلت دول الخليج العربي في دفع التكاليف المادية للحرب الإيرانية – العراقية التي أشغلت الطرفين الأقوى في المنطقة لتستفيد دول الخليج العربي من هذه الإستراتيجية. لكن سلوك العراق أصبح مهدداً أمنياً لدول الخليج العربي، وهو ما تمخض عنه احتلال الكويت بعد نهاية الحرب الإيرانية العراقية، وعليه لم تجد الولايات المتحدة الأمريكية بديلاً عن العراق لحماية أمن دول الخليج، ودعم القواعد العسكرية الأمريكية ومبيعات الأسلحة المتطورة، إلا بالوجود المباشر في المنطقة؛ فقامت بتحرير الكويت وتدمير العراق في مقاطعة اقتصادية كللت بالحرب الأمريكية على العراق وتفعيل إستراتيجية الاحتواء المزدوج، لكن الربيع العربي عاد ليخلط الأمور خاصة بعد خسارة العراق لصالح إيران كنتيجة للحرب الأمريكية على العراق. وعليه، فإن دول الخليج العربي تخلصت من إيران ومن العراق لكنهما تحولا إلى حلفاء بسبب أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية وغياب الدور العربي في العراق، الذي تمثل فقط في مساعدة الأمريكان على شن العدوان، لكن التحركات التي يمكن أن تحدث في ضوء سياسات توازن القوى تشير إلى أن دول الخليج العربي ودول الاعتدال أصبحت وحيدة دون دعم إقليمي أو على الأقل دعم في التوجهات. ويمكن تعليل كل ما ذكر بسياسات bandwagon مع أمريكا ومخاطرها المتمثلة في ربط مستقبلك مع دولة واحدة هي أمريكا؛ فلعبة إيران والعراق أسفرت – كما يبدو – عن عودة إيران والعراق كجبهة واحدة ولم تعد نظرية إيران مقابل العراق ورقة إستراتيجية متوافرة لدول الخليج العربي.

3 – خسارة مصر وربحها: كانت مصر الدولة العربية الكبرى التي تتكئ عليها دول الخليج العربي في حالة الحديث عن التوازن الإقليمي على الرغم من خروجها من اللعبة الإقليمية بعد اتفاقية كامب ديفيد إلا أنها عادت بعد الاحتلال العراقي للكويت، وقد تأثرت كثيراً بعملية تغيير نظام الحكم فيها؛ لذا حاولت معظم دول

الخليج جاهدة إعادة الأمر إلى ما كان عليه؛ لأن خسارة مصر تعني مزيداً من التحديات لمحور دول الخليج العربي. ويبدو أن محاولات السعودية إعادة مصر إلى المظلة السعودية مستمرة، خاصة بعد زيارة الملك سلمان إلى القاهرة في أبريل 2016 وتوقيع الكثير من الاتفاقيات التي تزيد من الأهمية الإستراتيجية لكل من السعودية ومصر، لتضمن السعودية بقاء مصر إلى صفها في حسابات توزيع القوة في النظام الإقليمي، كما سيتم توضيحه لاحقاً.

ويبدو أن التوزيع الإقليمي الجديد حول المحور الأمريكي بعد الربيع العربي قد أسفر عن خريطة إستراتيجية جديدة، تتضمن المحاور الآتية:

1 – **المحور التركي**: ويضم قطر وحماس والقوى الشعبية الداعمة للربيع العربي، ويتمتع بعلاقات جيدة مع أمريكا لكنه أصبح أكثر عزلة ويراقب التطورات الإقليمية بعد تراجعه عن الدور المبادر نتيجة لمآلات الربيع العربي، خاصة خسارة الإخوان في مصر وفي تونس، والتضييق عليهم في بقية البلدان العربية حتى تم تصنيفهم من قبل البعض جماعة إرهابية.

2 – **المحور الإيراني**: ويضم سوريا وحزب الله والعراق والحوثي في اليمن، ويتم بناء على أسس إستراتيجية ذات طابع ديني. ويحظى بالاهتمام الأكبر من قبل أمريكا وباهتمام داعم من قبل الصين وروسيا؛ حيث تعتبره نافذة للدخول والبقاء في المنطقة في ظل تراجع الاهتمام الأمريكي، وسيخرج كمنتصر إذا تم بقاء الأسد في السلطة في سوريا والتوصل إلى اتفاق مع إيران وخروجها من تصنيفات دول محور الشر أو الدول المارقة، لكنه يجب أن يحظى بموافقة إسرائيلية. ويبدو أن مواقف إسرائيل تدعم بقاء الأسد؛ لأنها لا تضمن سياسات أي نظام سياسي بديل قادم للحكم في سوريا.

3 – **المحور السعودي**: ويضم دول الخليج العربي ومصر والأردن ولبنان. ويحظى بتطمينات أمريكية، لكنه ينظر إلى الدول الحليفة للمحور الإيراني، مثل الصين وروسيا، في محاولات إغرائية تتضمن صفقات أسلحة مباشرة أو غير مباشرة، تتضمن تمويل دول أخرى لحساب دول حليفة لها، مثل مصر على سبيل المثال لا الحصر؛ لمحاولة استخدامها في التفاوض غير المباشر مع أمريكا. وقد مثلت عاصفة الحزم اختباراً إستراتيجياً لمدى ترابط هذا المحور؛ حيث أدى إلى

تماسك دول الخليج العربي من منظور الضرورة، إضافة إلى التقارب مع المحور القطري التركي والتخفيف من حدة الانتقادات لجماعة الإخوان المسلمين.

4 – **المحور الإسرائيلي:** ويضم إسرائيل فقط، ويحظى بدعم دولي وتهافت إقليمي نظراً للعلاقة التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة العسكرية النووية التي تتمتع بها في منطقة الشرق الأوسط وتحولات المنطقة لصالحها بعد عودة العسكر إلى الحكم في مصر.

خلاصة القول، إن الدور الذي تؤديه دول الخليج حصرها في زاوية أخيرة، هي زاوية الاعتماد على الذات في ضوء عدم نجاعة لعبة إيران والعراق اللتين أصبحتا حلفاً واحداً مدعوماً من قوى إقليمية، مثل روسيا والصين وشرعية الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا، كما أن تحجيم الدور الإخواني في مصر وفي تركيا لم يُبق إلا ورقة واحدة أخيرة: الورقة الواقعية في محاولة إيجاد نوع من التوازن في العلاقات مع أمريكا (التي سيتم مناقشتها في محور التحديات الدولية المرتبطة بالربيع العربي)؛ فمرحلة إيران، العراق، مصر، انتهت بعودة إيران. ومن هنا يقع الدور على السعودية في تحمل أعباء المرحلة الإستراتيجية الجديدة؛ لأنها أصبحت القائد الحتمي للعالم العربي (De facto leader)، فهل تستطيع السعودية أن تتولى زمام القيادة لدول الخليج العربي؟ ويبدو أن عاصفة الحزم تمثل إجابة أولية عن هذا السؤال (Bahout and other, 2016؛ إسماعيل، 2014؛ خالد، 2015؛ Henderson, 2015).

حشدت السعودية الدول الخليجية وما بقي من دول الاعتدال العربي خلفها في مواجهة مع أمريكا حول الملفين السوري والإيراني وبدعم ضمني من قبل إسرائيل التي تتفق من حيث التوجهات على أهمية عدم وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم وعدم الانفتاح على إيران إلا بعد التأكد من تخليص إيران من برنامجها النووي؟ لكن السؤال هو: هل تستطيع السعودية أن تقوم بهذا الدور؟ وهل يستمر هذا التحالف؟ وماذا على السعودية أن تقدم في مجال قيادتها للوطن العربي خاصة بعد تحييد تركيا، وتدمير العراق وإغراق مصر وعودة إيران إلى المشهد الإقليمي؟ هذا هو التحدي الرئيس الذي يواجه مستقبل المنطقة.

السؤال الآخر هو: هل يمكن أن تستمر الدول الخليجية دون إصلاحات سياسية تنسجم مع المعايير الدولية؟ وهل تستطيع أن تؤدي دوراً في توازن القوى في المنطقة؟ وهل ستتمكن السعودية، كقائد للعالم العربي "السني"، من تقديم السلع العامة (Public Goods)؟ وتتضمن هذه السلع الحماية والدعم العسكري

والدعم المالي – للدول المتحالفة معها للإبقاء على تحالفها؟؛ حيث إن هذا يماثل أهمية وجود إستراتيجية سعودية تماثل الهيمنة الأمريكية على أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال.

وعلى الرغم من التشكيك في القدرات المالية للسعودية لتوفير الدعم اللازم فإنها ستواجه بمحددات داخلية في الدول العربية رافضة التوجهات السعودية في ملفات حقوق الإنسان والإصلاح السياسي. وتشير نتائج استطلاع للرأي أجراه بيو (PEW October 17,2013) حول شعبية السعودية إلى أنها في تراجع في العالم العربي وإن كانت الأعلى في الأردن، كما أن الانتقادات الدولية لها في مجال حقوق الإنسان في تزايد مستمر.

وعلى الرغم من افتقار السعودية للقوة الناعمة فإنها بدأت مؤخراً بوضع خطة اقتصادية تحاول من خلالها الانتقال بالاقتصاد السعودي من الاعتماد على النفط إلى الاعتماد على الاستثمارات من خلال خصخصة هذا القطاع ومحاولة إيجاد نسق إقليمي تدمج فيه الدول المتحالفة معها من خلال الاستثمارات المتبادلة، إلا أن هذه الخطوات بحاجة إلى زمن لتتحقق على أرض الواقع، وعليه يمكن القول: إن السعودية قد لا تكون جاهزة للبدء في توفير الاحتياجات اللازمة للدول العربية، وهذا يضع قيادتها للمرحلة القادمة محل تشكيك القوى الإقليمية والدولية.

ثالثاً – التحديات الدولية:

تتضمن جملة المتغيرات المرتبطة بالتحديات الدولية، كما بينت نتائج تحليل المتغيرات الإقليمية، الارتباط العضوي بالتوجهات الأمريكية؛ لذا فإن الدراسة الحالية ستناقش في الصفحات التالية التحديات المرتبطة بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية (Kahl & Lynch, 2013؛ Haass, 2013؛ الشايجي؛ 2014، Sadjadpour & Taleblu, 2015):

1 – الانسحاب الأمريكي من المنطقة: يمكن القول إن تراجع أمريكا على الساحة الإقليمية لصالح دعم دورها في آسيا مثّل مصدر تهديد للهيمنة الأمريكية، بحسب تعبير جون ميرشايمر (2014)، وليس هذا في مصلحة دول الخليج العربي التي ترتبط معها بعلاقات تبعية في مجالات متعددة؛ فتراجع الاهتمام ليس في مصلحتها خاصة أنه يترافق مع تزايد نفوذ دول أخرى في النظام الإقليمي وفي النظام الدولي لم تعتد دول الخليج العربي على التعاون معها أو الاتكاء عليها في قضايا الأمن

القومي، بل إن بعضها يمكن اعتباره مصدر تهديد لدول مجلس التعاون، فروسيا بدأت تتعافى اقتصادياً وأصبحت تمارس دوراً سياسياً وعسكرياً في الأزمة السورية، يتعارض مع توجهات دول الخليج العربي ومصالحها؛ فدعم روسيا يقوي نفوذ إيران في المنطقة، وذلك على حساب السعودية ومن ورائها دول الخليج العربي. والصين أصبحت تبدي اهتماماً متزايداً في الحصول على حصتها الدولية من خلال توفير قوة ناعمة تتمثل في بناء المشاريع الكبرى في عدد من دول المنطقة إلا أنها لا تقدم بديلاً عملياً لحماية دول أمن دول الخليج العربي، كالولايات المتحدة الأمريكية.

وتضم مؤشرات التراجع الأمريكي أو الانسحاب من المنطقة تنامي مشكلات الاقتصاد الأمريكي التي تجعلها مترددة في الاستمرار في سياسات مكلفة مثل الحروب التي بدأها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش؛ فقد لجأت إلى برامج طائرات من دون طيار (Drones) لتنفيذ المهام العسكرية في محاربة الإرهاب؛ كونها أقل تكلفة، وفي عمليات التجسس التي لا تكلف أكثر من 70 ملياراً سنوياً في ضوء تراجع موازنة الدفاع الأمريكي وعدد الجيش الأمريكي. وقد بدأ هذا المنهج منذ وصول الرئيس أوباما إلى البيت الأبيض في عام 2008؛ حين صرح لأول مرة نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بادين في مؤتمر ميونخ الأمني بأن أمريكا لا تستطيع وحدها حل مشكلات العالم، كما لا يستطيع العالم حل مشكلاته دون أمريكا. وهذه الإستراتيجية تتوافق مع إستراتيجية القوة الذكية التي طورتها هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، التي تقوم على أساس إعمال القوة العسكرية في بعض الحالات والقوة الناعمة في حالات أخرى. وقد ظهر ذلك واضحاً على سلوكيات أمريكا التي تمثلت في الانسحاب من العراق ومن أفغانستان، والدور المتردد في ليبيا، والتراجع عن الضربة العسكرية لسوريا، ومحاولة التركيز على البعد الدبلوماسي الرخيص الثمن، مثل تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين في الحالة السورية، وهذا يمثل تغييراً جوهرياً في النهج الأمريكي من وجهة نظر دول الخليج. (هياجنة، 2015؛ Goldberg, 2016).

وقد أصبحت دول الخليج العربي تدرك مؤخراً هذه التوجهات الأمريكية؛ فقد وقعت أمريكا الاتفاق النووي مع إيران دون علم أو مشاركة الدول الكبرى، مثل السعودية، ودعمت أمريكا إزالة نظام حسني مبارك في مصر دون التنسيق مع السعودية، كما أن أمريكا رفضت التدخل العسكري في سوريا على الرغم من

التشجيع السعودي. وعليه فإن تصريحات المسؤولين السعوديون تشير إلى أن "الأيام الخوالي" قد مضت إلى غير عودة، بحسب تعبير الأمير تركي الفيصل لقناة CNN في أبريل 2016.

2 – **العلاقات الخليجية الأمريكية:** وتشتمل العلاقات الخليجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تزويدها بشبكة أمنية لحمايتها من الأخطار الإقليمية؛ حيث اتخذت أمريكا مواقف وخطوات خدمت الإستراتيجيات الخليجية منذ الثورة الإيرانية، لكن موقف الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل بإدارة الرئيس أوباما من الربيع العربي أزعج دول الخليج العربي (التي تنحو منحى المحافظين الجدد في أمريكا على ضرورة المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة). ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في معضلة ما بين دعم الديمقراطية وحقوق الشعب في الحرية والمساواة التي تنادي بها وبين مصالحها الإقليمية التي تحققت خلال عقود طويلة في المحافظة على الاستقرار من خلال دعم الأنظمة غير الديمقراطية في المنطقة؛ لذلك اتسم موقفها بالتردد الذي لم يعجب دول الخليج العربي خاصة السعودية التي رأت أن أمريكا تخلت عن الخليج العربي والدول العربية الحليفة، خاصة موقف أمريكا الناقد من البحرين.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تروت في اتخاذ موقف محدد من الربيع العربي فإن الموقف الخليجي أربك الولايات المتحدة التي كانت مرتبكة نتيجة لعدم توقع حدوث الربيع العربي، وليست بحاجة إلى ارتباك جديد؛ فدول الخليج دعمت الحراك الشعبي في ليبيا – التي اشترطت مشاركتها فيها بتخفيف الانتقادات من البحرين – وفي سوريا؛ أي في الدول المناهضة لحلف الاعتدال، ولكنها تحفظت على دعم الحراك في تونس – التي استضافت رئيسه المخلوع وانزعجت من التخلي عن مبارك؛ حيث ظهر ذلك جلياً من خلال رفض العاهل السعودي استقبال وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون، وتدخلت بشكل واضح للحفاظ على النظام في اليمن من خلال خطة خليجية شهدت نجاحاً مؤقتاً، حتى استولى الحوثيون على السلطة في اليمن.

ويظهر أيضاً تناقض موقف إيران من الربيع العربي؛ فإيران دعمته في مصر وفي تونس ولكن بشكل متأخر، لكنها حاربت ضده في سوريا! وفي تناقض أمريكا التي تدخلت في ليبيا ودعمت في الحالة التونسية، لكن أمريكا ظهرت وكأنها تحسم

الموقف في النهاية من الربيع العربي بموقف وسطي يحاول أن يرضي السعودية بدعم الانقلاب في مصر وفي التخلي عن الضربة العسكرية في سوريا في محاولة لإرضاء كل الأطراف؛ فأمريكا حاولت الموازنة، وذلك بإرضاء السعودية من جهة في مصر وإرضاء إيران وروسيا في سوريا.

إلا أن هذه المعادلة الإستراتيجية الأمريكية التي واجهت كثيراً من الانتقادات لم تعجب السعودية (Gordon, 2013)، التي وجدت نفسها في موقف يحتم عليها السلوك الأحادي دون الاعتماد على أمريكا. ويمكن اعتبار ذلك تعبيراً عن تغير جذري في السلوك السعودي في السياسة الخارجية. وعليه يمكن القول: إن الربيع العربي خدم السعودية ودول الخليج العربي في الوصول إلى هذه الحقائق الجديدة التي تقوم على أهمية اعتماد مبدأ المساعدة الذاتية المبني على أسس المدرسة الواقعية في التصرف في العلاقات الدولية.

ولولا هذه النتيجة وتنفيذها لما رأينا تركيزاً على الرؤى التي تعبر عن تغيير وفهم واضح لما يحدث في المنطقة بسبب الربيع العربي على الرغم من وجود مقترحات روج لها مجموعة من صناع القرار في السعودية، مثل الأمير تركي الفيصل الذي دعا في أكثر من مناسبة إلى ضرورة إيجاد اتحاد خليجي وجيش موحد وقنبلة نووية. ويمكن القول: إن تصرف السعودية العسكري في ردع المتظاهرين في البحرين هو بداية الإعلان لهذا السلوك الأحادي للدفاع عن الوضع الكائن في دول الخليج العربي (عبد الله، 2013).

وعلى الرغم من تراجع فكرة مجلس التعاون الخليجي الموسع – بضم الأردن والمغرب – التي تم الاستعاضة عنها بقوات أمنية أردنية للمساعدة في حفظ الأمن الداخلي في بعض الدول الخليجية مثل البحرين والسعودية فإن الفكرة يمكن اعتبارها جزءاً من هذا التوجه الإستراتيجي الجديد. وهذا لا يعني بالضرورة التخلي عن الدعم الأمريكي إنما جزء من النهج الجديد الذي قد يخفف من الحرج لأمريكا داخلياً ودولياً. لذا فإن التغيرات التي نتجت عن الربيع العربي قد تلعب دوراً مهماً في إستراتيجية دول الخليج العربي ليس للبحث عن بدائل للولايات المتحدة الأمريكية التي تحظى باحترام في المنطقة من قبل الأنظمة الحاكمة وإنما للبحث عن بدائل أخرى كورقة احتياط. وقد لوحظ نشاط خليجي لفتح العلاقات مع فاعلين دوليين، مثل روسيا والصين، وهذا يعطيها حرية في التصرف لكن ذلك محفوف بالمخاطر؛

فالتجربة السورية التي وصلت أقصى درجات القسوة والتعامل الدولي معها أعطى كل دول العالم العربي "كرت أخضر" للتعامل بحرية مع شعوبهم في الطريقة التي يرونها مناسبة للحفاظ على النظام السياسي ومنع وصول هذه الدول إلى مرحلة ديمقراطية قد تأتي بقوى معادية للغرب.

وعلى الرغم من غضب السعودية من مواقف الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عنه برفض قبول المقعد المؤقت في مجلس الأمن فإن السبب الرئيس هو عدم قدرة السعودية على إقناع أمريكا بالتخلص من نظام الأسد؛ لأنها ترى فيه تهديداً مرتبطاً بتنامي الدور الإيراني في المنطقة؛ فالسعودية وإيران تخوضان حرباً شبه مباشرة في سوريا ولا تريد السعودية أن تكون الطرف الخاسر؛ لأنها راهنت على أمريكا التي تخلت عنها، فالتعامل الأمريكي مع إيران أيقظ السعودية لحقائق بسيطة في العلاقات الدولية غابت عنها، منها – على سبيل المثال لا الحصر – أن قصة العلاقة الوطيدة السعودية الأمريكية أصبح لديها منافس في المنطقة؛ حيث أهملت أمريكا السعودية في ملف المفاوضات بين الدول 5+1 مع إيران ولم تشرك السعودية (Cockburn, 2016). وعليه، يمكن النظر إلى ما تقوم به أمريكا نتيجة للربيع العربي على أنه نوع من الابتزاز السياسي واستغلال لظروف هذه الدول التي ربطت مستقبلها بها، وإن كانت دول الخليج تتحمل المسؤولية في ذلك نتيجة لإهمال الإصلاح الداخلي والاعتماد الكلي على الحماية الأمريكية، كما وضح آنفاً.

السيناريوهات المستقبلية:

يبدو أن اللعبة في سوريا ستنتهي بانتصار الأسد وبقائه في الحكم، وهو الأرجح نتيجة عوامل إقليمية ودولية. كما أن بقاء الأسد وعدم نجاح الثورة السورية يمكن أن يستخدم كنموذج لإحباط أية محاولة مشابهة في أي دولة عربية؛ حيث بدأت دول عربية تلجأ بالتلميح لشعوبها "هل تريدون أن يتحول البلد مثل سوريا؟"، وعليه، فإن فرص انتشار الربيع العربي في تضاؤل. لكن هذا لا يعني أن تبقى الحراكات الشعبية مجمدة، وإن حصل الاستقرار فسيكون بناء على زيادة مستوى الفعالية، على الرغم من عدم القدرة على الاستمرار فيه نتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول النفطية، وشرعية استخدام القوة المفرطة بما يحمله من كلف إعلامية على مستوى الصورة الإعلامية المرتبطة بحقوق الإنسان؛ لذا ستتعامل الدراسة مع سيناريوهات المستقبل بالنسبة لتحديات دول الخليج العربي

بناء على صحة هذا الافتراض المتمثل في انحسار الربيع العربي اعتماداً على تنبؤات نظرية جولد ستون (Goldstone, 2011)؛ حيث يشير إلى أهمية توافر أربعة عناصر من أجل نجاح أي ثورة: ممارسة الدولة سلوكيات سلبية تجاه المواطنين، ومشاركة حشود كبيرة للإطاحة بنظام الحكم، وعدم تدخل الجيش لصالح النظام السياسي، وعدم التدخل الأجنبي لصالح النظام السياسي.

1 – سيناريو إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل الربيع العربي: تسعى دول الخليج بقيادة السعودية ودعم من الإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن إلى محاولة إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل ثورة الياسمين، وظهر ذلك في دعم الانقلاب العسكري في مصر ومحاولة إعادة الأوضاع السياسية إلى ما كانت عليه، ويواجه هذا السيناريو الكثير من التحديات في ضوء المطالبات الدولية بمزيد من الانفتاح والإصلاح السياسي في الدول العربية. ويبدو أن تحويل الأنظار إلى تحدي محاربة الإرهاب يحتل أولويات هذه الدول على الرغم من تركيز البعض على إرهاب داعش والبعض الآخر على إرهاب الحوثيين في محاولات استخدام هذه الحروب لتأجيل التعامل مع متطلبات الإصلاح السياسي؛ فالأنظمة السياسية تستطيع قمع الحريات والتضييق على الحركات السياسة المعارضة تحت غطاء محاربة الإرهاب؛ مما يعطيها شرعية داخلية ودولية؛ حيث إن الإرهاب الذي وصل الى أوروبا وأمريكا أصبح قضية عالمية تحاول الدول التعامل معه كأولوية تتقدم على قضايا الإصلاح السياسي.

2 – سيناريو الوكيل الأمني الإيراني: يعتمد هذه السيناريوعلى مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية الثقة بإيران لعودة الأوضاع إلى ما قبل الثورة الإيرانية؛ ما يعفيها من الدور الأمني المباشر في المنطقة، ويواجه هذا السيناريو تحدي قبول السعودية التي تعتبر إيران "رأس الحية". ويبدو أن كل المؤشرات الدولية تشير إلى أن الأمور تسير في صالح إيران وزيادة نفوذها في المنطقة العربية وبدعم أمريكي مباشر وغير مباشر من أجل الوصول إلى إعادة الهيمنة الإقليمية الإيرانية على المنطقة، وفي الوقت نفسه تستمر محاولات السعودية إحباط هذا السيناريو من خلال زيادة فاعلية دورها في المنطقة في كل مناطق النفوذ الإيراني خاصة في اليمن وسوريا ولبنان. (Sadjadpour & Taleblu, 2015; Terrill, 2014; Fulton & others, 2013).

3 – سيناريو القيادة السعودية للعالم العربي: مثلت عاصفة الحزم اختباراً لقدرة السعودية على قيادة الوطن العربي وأرسلت من خلال قيادتها للتحالف

العربي رسائل إستراتيجية؛ الأولى كانت لأمريكا، مفادها أن السعودية طوت صفحة التردد في قيادة الوطن العربي؛ حيث إنها مستعدة للقيام بالدور الأمني بالاعتماد على الذات، كما أنها رسائل لدول الإقليم أن السعودية لن تعتمد على قيادة الوطن العربي من خلف الستار بل ستكون في الطليعة، وكانت عاصفة الحزم فرصة لاختبار مدى نجاعة الاستثمارات التي قامت بها السعودية في سياستها الخارجية من خلال المساعدات التي قدمتها للدول؛ حيث ظهرت بوادر عدم اتفاق كلي على الأجندة السعودية بين الأردن والإمارات من طرف والسعودية من طرف آخر؛ فالسعودية ترى أهمية التركيز على تنامي قوة الحوثيين بينما الطرف الآخر وبدعم أمريكي يرى أهمية التركيز على الحرب على داعش، التي تحظى بتأييد أمريكي؛ كون الدول العربية تعفي أمريكا من المشاركة بقوات أمريكية (خالد، 2015). لكن نجاح هذا السيناريو يستند إلى قدرة السعودية على توفير قوة ناعمة للعالم العربي والإسلامي، وقدرتها على توفير سلع عامة للدول المتحالفة معها من خلال المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وهذا محط سؤال مهم في ضوء تراجع أسعار النفط وعدم قدرة السعودية على تمويل مشاريع الهيمنة الإقليمية.

الخاتمة:

يمكن القول إن الربيع العربي من التحولات المهمة التي أدت دوراً أساسياً في إعادة التفكير الإستراتيجي في كثير من قضايا المنطقة العربية؛ حيث إن مسار الربيع العربي شهد الكثير من التحولات في الداخل العربي وفي النظام الإقليمي والنظام الدولي. ويبدو أن كل هذه التحولات ستغير في منظور دول مجلس التعاون الخليجي الإستراتيجي؛ ليتمثل في إعادة التفكير في كيفية التعامل مع الدول العربية الناشئة بعد الربيع العربي، إضافة إلى تأثيرات ذلك على دولها، خاصة أن مملكة البحرين هي الدولة الوحيدة التي شهدت تحركات شعبية، دعت بعض دول المجلس إلى التدخل لردع انتشار مثل هذه التحركات إلى دولها من خلال ضربات استباقية تمثلت بإستراتيجية دعم فعالية الأنظمة السياسية الذي تمثل بزيادة الإنفاق العام؛ مما انعكس على كثير من خطط هذه الدول الإستراتيجية. وعلى الرغم من أن ملف تحديات دول الخليج الكلاسيكية لم يتغير كثيراً فإن الربيع العربي عمل كعامل محفز في إثارة كثير من القضايا الداخلية، خاصة المطالبة الدولية بمراجعة ملفات حقوق الإنسان السياسية للمواطنين وللمقيمين.

ويمكن القول إن التحولات التي نشأت عن الربيع العربي قد أدت دوراً مهماً في تغيير الخريطة الإستراتيجية في الإقليم من خلال تغيير موازين القوى وإدراكات هذه الموازين من حيث بروز المملكة العربية السعودية كلاعب مهم ومؤثر يقود من خلفه دول الخليج العربي ودول ما يسمى بمحور الاعتدال العربي (سابقاً)؛ نظراً لخروج مصر والعراق من اللعبة الإقليمية؛ مما يجبر السعودية على أداء دور أحادي، وهذا سيختبر قدرتها على التعامل مع تحديات وملفات جديدة في المنطقة؛ حيث إن تحولات الربيع العربي قد أدت دوراً مهماً في كيفية تعامل الدول العظمى معها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية (Al Shayji, 2014) وروسيا في الملف السوري الذي جاء مخالفاً لطموحات دول خليجية فاعلة فيه، مثل دولة قطر والسعودية، وإعادة بروز الدعم الدولي لدور أمريكي في تهدئة الملف الإيراني؛ مما قد يعيد المنطقة إلى ترتيبات ما قبل الثورة الإيرانية الذي بدوره يقلق دول الخليج العربي من الهيمنة الإقليمية الإيرانية، كما تثير مخاوف تراجع مكانة دول الخليج العربي في التفكير الإستراتيجي الأمريكي صناع القرار في المنطقة، خاصة بعد أن بدأت تظهر الكثير من الدراسات في الأدبيات الأمريكية التي تصب في هذا الاتجاه؛ حيث فسر البعض اعتذار المملكة العربية السعودية عن عضوية مجلس الأمن الدولي كنوع من التعبير عن الغضب من السلوكيات الأمريكية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الرؤى العربية الخليجية في التعامل مع قضايا المنطقة العربية (Al Shayji, 2014; Goldberg, 2016; April Gause, 2011; Sadjadpour & Taleblu, 2015).

وعليه، فإن الدراسة حاولت مناقشة القضايا آنفة الذكر المتمثلة في تأثيرات الربيع العربي على التحديات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل التغيرات في النظام الإقليمي وفي النظام الدولي وسبل التعامل معها، وقدمت عدداً من السيناريوهات الإستراتيجية لمستقبل المنطقة، تمخضت في أن دول الخليج تعتمد سياسة الماضي وما يواجه ذلك من تحديات في عدم القدرة على تحقيقه.

يمكن القول إن تطورات الربيع العربي قد وضعت دول الخليج العربي، وعلى رأسها السعودية، في موقع القيادة الحتمية للوطن العربي (de facto leader)؛ فلا يوجد بديل عربي خاصة بعد خسارة العراق لإيران وتدمير سوريا وانشغال مصر بالداخل بعد الانقلاب العسكري. وعليه، تكون الدول الخليجية الملاذ الأخير لقيادة الوطن العربي؛ لذا فإن الجميع تناسى الخلافات مع السعودية في مجال إنجاح عاصفة الحزم ضد التمدد الإيراني في المنطقة. لا شك أن الدول العربية الخليجية لو

توحدت في دولة واحدة أو اقتصاد واحد لكانت رقم 13 في ترتيب القوى الاقتصادية العالمية، بحسب ما ذكر السفير الأمريكي في السعودية (Westphal, 2014) كما أنها تملك صناديق سياسية تزيد قيمتها على 2,5 تريليون دولار (الشايجي، 2014). وعليه، تملك الدول الخليجية الفرصة لقيادة الوطن العربي في هذه المرحلة التاريخية، ويأمل الكثير بأهمية بدء عملية إصلاح سياسي ذاتي دون تدخل خارجي يسهم في تعظيم الأمن الوطني لها، إضافة إلى دعم الإصلاحات السياسية في الوطن العربي بطرق سلمية؛ فالتوقعات العربية من الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية في تزايد؛ مما يشكل ضغوطات عليها من أجل القيام بدور فاعل في ملفات متعددة خاصة ملف الصراع العربي الإسرائيلي وملفات الربيع العربي في سوريا وليبيا والعراق.

المراجع:

إسماعيل راشد. (2014). سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه تداعيات أزمة ربيع الثورات العربية: البحرين أنموذجاً. **المجلة العربية للعلوم السياسية**. (43): 109–126.

الشايجي، عبدالله. (2014). "الحاجة إلى إعادة مقاربة العلاقة الخليجية – الأمريكية: نظرة استشرافية." ورقة قدمت في مؤتمر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. 6–8 ديسمبر 2014. الدوحة – قطر.

عبدالله، عبدالخالق. (2012). انعكاسات الرّبيع العربيّ على دول مجلس التّعاون الخليجي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. < http://www.dohainstitute.org/release/ ee7119ae-28f2-4495-8807-71cff25d1490 >

ميرشايمر، جون. (2014). صعود الصين. < https://www.youtube.com/watch?v-Dk-34WkUJ5w >

المجرن، عباس. (2013). التحولات العربية والخليج العربي: التداعيات الاقتصادية. ورقة علمية قدمت في مؤتمر "التحديات والتحولات أمام الكويت ومنطقة الخليج العربي في العقد الحالي 2013 – 2020". كلية العلوم الاجتماعية: قسم العلوم السياسية. جامعة الكويت. 25–26 نوفمبر 2013.

محمد، خالد. (2015). عاصفة الحزم وتغير نمط السلوك السعودي في العلاقات الخارجية. **مجلة السودان**: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية. (6): 9–18.

المؤشر العربي. (2014). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. < http://www.dohainstitute.org/release.90e.ea1e-b844-4aae-80fc-91209ea343c. >

هياجنة، عدنان. (2015). الإستراتيجية الأمريكية تجاه تحديات المد الإقليمي لدول الجوار

الخليجي: بين الثابت والمتغير. **دراسات: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة.** 2(1): 129–142.

هياجنة، عدنان. (2014). التنافس على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط في ظل الربيع العربي: 2011–2014. **مجلة دراسات شرق أوسطية.** (67): 45–65.

هياجنة، عدنان. (2011). التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية. **مجلة دراسات شرق أوسطية.** (56): 13–32.

هياجنة، عدنان. (2006). العلاقات الأردنية – الخليجية: الواقع والمستقبل: 1980–2004. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

Al Shayji, A. K. (2014). "The GCC-U.S. relationship: A GCC perspective." *Middle East Policy*. XXI (3): 60-70.

Bahout, J., Cammack, P., Livingston, D., Muasher, M., Sadjadapour, K., Volpe, T., & Wherey, F. (2016). *Saudi Arabia's changing international role*, Beirut, Lebanon.

Binhuwaidin, M. M. (2015). Essential Threats to the Security of the GCC Countries in the Post Arab Spring Era. *Digest of Middle East Studies,* 24(1), 1-25.

Cockburn, P. (2016, March 13). How Barack Obama turned his back on Saudi Arabia and its Sunni Allies. *Independent*.

Freedom House. (2014). *Freedom in the World 2014*.

Fulton, W., Holliday, J., & Wyer, S. (2013). *Iran Strategy in Syria*. AEI's Critical Threats Project & Institute for the Study of War.

Gause, F.G. (2011). *Saudi Arabia in the New Middle East*. Council on Foreign Relations (Report #63).

Goldstone, A. J. (2011). "Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies." *Foreign Affairs*. May/June.

Goldberg, J. (2016, April). The Obama Doctrine. *The Atlantic*.

Gordon, M. (Oct. 23, 2013). Criticism of United States' Mideast policy increasingly comes from allies. *The New York Times*.

Haass, R. N. (2013). "The Irony of American Strategy." Foreign Affairs. 92(3):

Hayajneh, A.M. (2006). Arab Middle East governments: Security concerns, Priorities and Policies. Alternatives: Turkish Journal of International Relations. 5(4) 77-92.

Henderson, S. (2015, March 26). *Saudi Arabia's Big Gamble*. F*oreign Policy*.

Kahl, C. H. & M. Lynch. (2013). "U.S. Strategy after the Arab Uprisings: Toward Progressive Engagement." The Washington Quarterly. 36(2): 39-60.

Pew Research Center. (October 17, 2013). Saudi Arabia's image falters among middle east neighbors: Mixed views of Saudi influence, Record on Civic Freedoms. Survey Report.

Sadjadpour, K., & Taleblu, B. (2015). *Iran in the Middle East*: Leveraging Chaos.

Terrill, A. (2014). Iranian Involvement in Yemen. *Foreign Policy Research Institute*.

The NT Times. (Nov. 26, 2015). *Emirates secretly sends colombian mercenaries to yemen Fight*.

Westphal, J. (2014). Comments at session 5: External Powers and the security of the Arabian Gulf.'' Arabian Gulf and regional challenges. Ministry of Foreign Affairs and Gulf Research Center, Riyadh. 15-17 September, 2014.

قدم في: ديسمبر 2015
أجيز في: نوفمبر 2016